

## القطاع الصناعي

يكشف التحليل القطاعي للمشاريع الاستثمارية التي صادق عليها المركز الجهوي للاستثمار، خلال النصف الأول من سنة 2017، هيمنة المشاريع الصناعية بقيمة استثمارية تناهز 2.4 مليار درهم، وهو ما يمثل 42,40 في المائة من الحجم الإجمالي للاستثمار.

وبالمقارنة مع سنة 2016، فإن التحليل القطاعي للمشاريع المصادق عليها في النصف الأول من السنة الجارية يكشف تراجعاً في عدد المشاريع في قطاع المعادن، حيث انخفض عددها من 45 إلى 4 وتراجع المبلغ الاستثماري من 194.82 مليون درهم إلى 14.42 مليون درهم.

ويعزى هذا الانخفاض إلى «التأخر النسبي لإرساء القانون المتعلق بالمناجم».

وعلى الرغم من توفر جهة الشرق على عدد من الوحدات الصناعية، فإن القطاع بالجهة يتميز بضعف نسيجه وتنوعه بسبب مجموعة من العوامل والإكراهات، أهمها تمركز النشاط الصناعي بعمالة وجدة أنجاد وإقليم والناضور، واعتماده على فروع قليلة أهمها الصناعات الغذائية والمعدنية والكيمياوية، فضلاً عن البعد الجغرافي للمنطقة عن مراكز التمويل والصيانة.

ويندرج العرض الصناعي للجهة في إطار مخطط التسريع الصناعي لمواكبة التحول الاقتصادي الذي تعرفه المملكة. ويتمثل التحدي الأكبر بالنسبة للجهة في استقطاب شركات كبرى، وذلك من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية للجهة، وتوفير مزيد من فرص الشغل.